مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الاعتدال السياسي وأثره في مواجهة خطاب الكراهية في العراق
اسم الكاتب: م.د. محمود عزو حمدو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/716
تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 17:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاعتدال السياسي وأثره في مواجهة خطاب الكراهية في العراق

The political moderation and its impact in confrontation the harted speech in Iraq .

م . د . محمود عزو حمدو

Dr. mahmood azzo

جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية

University of Mosul – Faculty of Political Science

البريد الالكتروني: mahmoodazzo1982@gmail.com

رقم الهاتف : ٠٧٥١٠٣٢٥٥٧٥

الملخص:

يناقش البحث موضوع الاعتدال السياسي وما له من اثر في مواجهة خطاب الكراهية في العراق ، وبيان مدى أهمية الاعتدال السياسي في الاستقرار السياسي وما ينتج عن ذلك من تعددية سياسية ومشاركة سياسية تعمل على منع خطاب الكراهية من الاستفادة من توظيف مصادره ، علاوة على اسهامه في ترسيخ القبول بالآخر . وسلط الضوء في هذا البحث على الموضوع عبر مبحثين الاول يتناول الاطار النظري لمفاهيم البحث ، اما الثاني فيناقش الاعتدال السياسي لمواجهة خطاب الكراهية في العراق .

Abstract:

The research takles political moderation and its important role in confrontation of harted speech in Iraq . and show the importance of the political moderation in political stability and what s result from of political pluralism and participation that make of preventing the harted speech to take benefit from employing its contribution of firming the idea of acceptance of another . the research has divided

the subject through tow parts the first takles the theoretical frame of this research , the second discusses the political moderation to confront the speech of harted in Iraq .

المقدمة:

مرَّ العراق منذ ٢٠٠٣ فترات من العنف الاهلي والطائفي ، ويعزى ذلك الى خطاب الكراهية الذي استفحلَ نتيجة الممارسة السياسية الخاطئة ، التي ابتعدت عن مسار الاعتدال السياسي ، عبر توظيف المفردات التي تثير الفتنة والانقسام وتعبئة الشارع بالتحريض ضد الآخر . كما ان التشدد السياسي يضيع فرص التنمية والاستقرار السياسي والمجتمعي ، مما ينعكس بآثاره السلبية على جميع مناحي الحياة المختلفة ويقوض من فرص الاجيال اللاحقة من الحصول على مزايا وثمار الاستقرار السياسي .

إن الحاجة الى خطاب الاعتدال السياسي الذي يعمل على التخفيف من حدة الازمات السياسية ويرسم ملامح جديدة لطبيعة العمل السياسي في العراق عبر اشاعة اجواء الحوار والتسامح وثقافة احترام وقبول الاخر وبما يعزز من اواصر اللحمة الوطنية وعدم تعريض النسيج الاجتماعي العراقي الى دوامة جديدة من الانقسام والطائفية .

لهذا فان مواجهة خطاب الكراهية تكون بمضاد ومعالج نوعي له وهو خطاب الاعتدال السياسي ، عبر تجفيف منابع الكراهية ومنصاتها السياسية وحججها التي تستند على مواريث التاريخ المختلف عليه ، وتعزز في الوقت ذاته من الاعتدال على المستوى الديني في بلد يتشكل من مزيج ديني ومذهبي متعدد الاصول والمشارب والعقائد .

أهمية البحث:

تنبع اهمية التطرق لهذا الموضوع ، بما يمكن الباحثين من التطرق واعلاء شأن موضوع الاعتدال السياسي عبر اشاعة ثقافته وطرائق عمله وبما ينعكس ايجابا على مهمة الباحث بصياغة رؤى تساهم في بناء السلم الاهلي والتعايش السلمي ، التي تمر من البوابة السياسية لتخفف من حدة الاحتقان بين الاطراف السياسية العراقية ، وبيان مدى النتائج التي انعكس فيها خطاب الكراهية على المجتمع العراقي وتغلغله داخل اروقة العمل السياسي ، بالشكل الذي عمل على احداث اهتزازت عنيفة داخل المنظومة السياسية العراقية . ويتطلب ذلك عملية بناء وعي سياسي وفكري وثقافي ينمي من عملية بناء القدرات السياسية لكل القوى السياسية والمجتمعية .

اشكالية البحث:

يتمحور البحث حول اشكالية تتمثل بمدى قدرة الاعتدال في العمل السياسي في مواجهة خطاب الكراهية عبر الاجابة على عدة تساؤلات اساسية وهي :

مدى اعتماد العمل السياسي في العراق على موضوع التسامح وقبول الاختلاف ؟ وهل يمكن ان يعزز الاعتدال السياسي من التخفيف من حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق ؟ وهل ساهم طغيان خطاب الكراهية بين الاطراف السياسية العراقية في تأجيج حالة الانقسام السياسي والمجتمعي ؟

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية اساسية مفادها : إن تعزيز الاعتدال السياسي في العراق يساهم في مواجهة خطاب الكراهية الذي عمل على إثارة الفتنة الطائفية والقومية .

منهجية البحث :

استنادا على فرضية البحث واشكاليته التي اثارت جملة من الاسئلة التي تستدعي البحث فيها ، فقد اعتمد على المنهج التحليلي في معظم جوانب البحث ، كما تم الاستفادة من المنهجين التاريخي والوصفي ايضا .

هيكلية البحث:

ينقسم البحث الى مبحثين : يتناول المبحث الاول : اطار نظري لماهية الاعتدال السياسي وخطاب الكراهية . اما المبحث الثاني يناقش : الاعتدال السياسي لمواجهة خطاب الكراهية في العراق .

المبحث الأول

اطار نظري لماهية الاعتدال السياسي وخطاب الكراهية .

يُعَدّ موضوع المفاهيم بمثابة وضع الأسس والمعايير للبحث ، وهي ضرورة لا محيص منها ،لأن المفاهيم تتغير ماهيتها بتغير ظرفيتها التاريخية ، وكذلك نسقها الثقافي الفكري الذي تبلورت فيه ، فيكون وقتئذٍ خاضعاً لبيئة فكرية معينة ، ومحكوماً بتجربة سياسية محددة . لذا فقد قسم المبحث الى مطلبين ، يتناول الأول ، ماهية الاعتدال السياسي ، بينما يناقش الثاني ، ماهية خطاب الكراهية .

المطلب الأول

ماهية الاعتدال السياسي .

يشير معنى الاعتدال في اللغة العربية الى التوسط وعدم الميل لجهة دون اخرى ، ومن ذلك اعتدل الولد في مشيه : مشى مشياً متوسطاً لا هو بالسريع ولا هو بالبطيء ، والاعتدال من إعتدلَ ، في يعتدلُ ، إعتدالاً ، فهو معتدل . وموقف فيه إعتدال : ليونة لا تطرف فيها . ويصنف الفراهيدي الاعتدال من عدل ، وعدلت الشيء أقمته حتى إعتدل ، وجارية حسنة الاعتدال أي حسنة القامة[1].

أما في اللغات الاجنبية فان مصطلح Teperance أو Moderation يعود الى الكلمة الاغريقية sophrosyne وهي مشتقة من الصفة sophron والتي تعني ذو عقل سوي وكانت تستخدم في الادب اليوناني القديم

لوصف الشخص الذي يسلك سلوكاً متسقاً مع طبيعته وقدراته[٢].

من هنا ، فانه لا يوجد اختلاف بين اللغة العربية واللغات الاخرى من حيث مدلولات استخدام مصطلح الاعتدال في السلوك الوسطي والمنهج الذي لا يميل لأحد .

أما من ناحية استخدامها في التفكير السياسي ، فيُعد الشاعر اليوناني Pindar (٥٢٢-٤٤٣ ق.م) ، أول ما سجل ما عرف فيما بعد بالفضائل السياسية الكبرى معتبراً الاعتدال إحدى تلك الفضائل . ولقد ادخل في معنى الاعتدال قدرة الفرد على احترام المحددات الاجتماعية والدينية التي تعصمه من تخطي حدود التصرف القويم التي وصفتها الأديان أو التي تعارفها المواطنون[٣].

بالمقابل قرر افلاطون أن الاعتدال هو الفضيلة الوحيدة التي تضمن سيادة قدر من التناسق والتوافق المطلوب لكل من النفس والدولة لكي تحقق المثالية . فهي الفضيلة التي تجعل كل قوة من قوى النفس وكل طبقة من طبقات المدينة لا تتعدى حدود قدراتها فتسلم بقدرات الغير وتخضع لحكم الافضل بالطبع ، لا بل ذهب الى حد القول بأن الاعتدال هو الوسيلة الوحيدة التي تكفل للإنسان التشبه بالآلهة[٤].

وفي إطار التجربة السياسية الاسلامية فقد وجد الاعتدال ارضاً خصبة استناداً للنص القرآني كما في قوله تعالى (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) [٥]. واستمر العمل بهذا النهج القرآني طيلة فترة عصر الازدهار الاسلامي ، وحث الاسلام كذلك على عدم الاكراه والقبول بالآخر كما في قوله تعالى (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)[٦].

لذلك ظهرت في اطار التجربة السياسية الاسلامية في مختلف الازمنة ، من كان يشعر بحس قوي بتعدد الاتجاهات وشرعيتها ويتعذر الحل الأوحد ، وتبعاً لذلك ظهرت بينهم المدارس الفقهية المتعددة ، واتبعوا فقه الموازنات في القيم والاحكام ، وان كان يميلون الى الحقانية المطلقة في مصدر الشرع ، فقد عرفوا أيضاً باحترام شرائع غيرهم من الاديان الابراهيمية خاصة ، وتقاليد الاخرين الشرعية السائدة بين مختلف الشعوب[٧].

وجاءت التجارب الفكرية السياسية الحديثة والمعاصرة لتولي الاعتدال السياسي أهمية كبرى لمواجهة نزعات التطرف والعنصرية وكسبيل لإدارة التعددية في المجتمعات الحديثة ، ولعملية الموازنة بين الحقوق والواجبات والحريات التي نصت عليها الاعلانات العالمية ودساتير الدول . اذ عرف الاعتدال السياسي بموجب ذلك بأنه : السلوك العادل الذي يوازن بين القسط المتوجب من المساواة وربطه بالقسم المتوجب من الحرية والأمن ، مما يعني بأنه لا يجوز إطلاق حرية الفرد الى درجة تمكنه من الاعتداء على حقوق مواطن آخر[٨].

وأضحى مجال الاهتمام في دراسة الاعتدال السياسي بوصفه كفيل بتعظيم المصلحة

العامة بصيغة تفاعلية بين الفرد والدولة ، اذ ان الاعتدال السياسي صمام امان للاستقرار المجتمعي ويحتاج الى الانصاف في الحقوق وتكافؤ الفرص ، عبر التعددية التي هي ركن مهم لترسيخ ثقافة التعايش بين المختلفين دينيا ومذهبيا واثنيا وحتى سياسيا[٩].

فالاعتدال في واقع الحال يعكس عدم اليقين والنسبية في الأفكار وتقدير الصواب، ويقوم على عمليات عقلية وفكرية لا يمكن الجزم بصوابها وقابلة على نحو متواصل للتغير والمراجعة، وبغير ذلك لن تكون اعتدالا، هكذا وعلى نحو ما، فإن الاعتدال يكاد يكون النسبية وعدم اليقين والمراجعة والتغير في الأفكار[١٠].

وفي الواقع أنه ليس هناك من حل يرضي الجميع أو يقيهم من الضرر ، فالسياسة تفعل في حقل المتناقضات والمصالح المتضاربة . فضرورة الاستمرار في الحياة بسلام ، تقتضي أن يتم الاتفاق حول طرق حل الخلاف ، وليس على القضايا التي يقع حولها الخلاف . الاتفاق على الوسيلة لا يعني بالضرورة الاتفاق على النتيجة ، إلا أن الاجماع على الوسيلة ممكن وهو في غالب الأحوال مستعصٍ في النتائج[١١].

مما تقدم يمكن تعريف الاعتدال السياسي بأنه : هو الموقف الذي يتصف بانتهاجه مسلكاً لا يميل لطرف على حساب طرف آخر ، فضلا عن قبول الآخر والابتعاد عن التحريض عليه أو محاولة اجباره على القبول فكرة محددة . كما إن طريق الاعتدال السياسي يكون بالحوار عبر القبول بالتعددية والتسامح تجاه الاختلافات .

المطلب الثاني

ماهية خطاب الكراهية .

يُعد خطاب الكراهية من أكبر التهديدات التي تعصف بالمجتمعات الحديثة ، وعملت عليه دراسات وابحاث عديدة من أجل مواجهته ، كونه يعمل على تقويض الاستقرار السياسي والتعايش ، ويستثمر كل تطرف وتعصب ديني أو عرقي أو مذهبي أو مناطقي ، عبر ممارسة التحريض ضد الآخر ومحاولة الانتقاص منه وتحقيره ومن ثم حرمانه من حقوقه ، ويعرف خطاب الكراهية بأنه : أي نوع من الحديث يتضمن هجوماً أو تحريض أو انتقاص أو تحقير من شخص أو مجموعة من الاشخاص بسبب انتمائهم العرقي أو الديني أو النوع الاجتماعي أو الاعاقة أو الرأي السياسي أو الطبقة الاجتماعية ، ودائماً ما يكون أداة لتحفيز المشاعر واثارتها وتعبئتها في اتجاه معين فيصبح تحريضياً وحاشداً ، بما ينشئ سلوك وثقافة واقتناع بالتمييز والعنصرية وانتقاص الحقوق ممن وجه الخطاب ضدهم[١٢].

ويعرف خطاب الكراهية كذلك بآليات عمله ، إذ يعمل عبر الوعي المغلوط أو المقلوب ومقومات هذا الوعي هو تطوير واذكاء النرجسية الثقافية ، بما يعنيه من تمجيد للذات وأسطرة على كافة المستويات عبر تبخيس الآخر أو شيطنته ، إما بوصفه كافراً أو آيلاً للسقوط أو منحدراً أخلاقياً . كل ذلك بواسطة الاحتماء بالماضي وعَدّهُ زمن اللجوء وذهبنته – وضعه في قالب مذهبي – بدوره باعتبار أن العصر الذهبي في الماضي لا في الحاضر ولا في المستقبل[١٣].

وتبدو المشكلة الاساسية في خطاب الكراهية في صياغته لصورة الآخر في التفكير والمتخيل الجمعي ، إذ أنّ الذات الواقعة تحت ضغط هيمنة متخيلها الخاص، تعيش لحظة التجربة، وإذا لم يكن الآخر هو المتماثل معنا في تصوراتنا، فهو بالضرورة المختلف عنا لكونه يمتلك تصورات وقواعد مختلفة، ومن زاوية أخلاقية أو ثقافية فإنّ الذات تعتقد أنّ هذا الآخر لا ينطوي على أيٍّ فضيلة، لأنّ محددات الفضيلة وشرائطها بحسب رؤية هذه الذات تكمن في التماثل الذي يشي بأنّ الأنا تفرض امتدادها في الآخر، ليس بقصد استيعابه أو التفاعل معه أو العيش المشترك معه في هذا العالم، وإنّما بمعنى أن تحوز عليه أو تتملكه وتمتص ذاته، وتُفقده استقلاليته وحريته ، مما يعني تسويغ إسقاط مجموعة من الصور والإكراهات على الآخر[١٤].

كثيراً ما تظهر الكراهية على أنها طريق النهاية للأفراد والمجتمعات؛ فنشعر باليأس والبؤس، فتحير النفوس والعقول في كيفية التعامل معها، وتبدو قضية الكراهية، لا سيما تلك المبنية على أسس مذهبية وعقدية، سرديةً يصعب تفكيكها، لكن بالمقابل ينبغي أن يتم العمل على محاربتها " إن أولى الخطوات التي نتخذها عندما نشعر بالغضب تجاه قضية ما، أو أن نشعر بالفشل، هي أن نلقي باللوم إلى الخارج؛ فعقلنا يجعل المسؤولية دائماً على أشخاص آخرين أو نظام سياسي أو اجتماعي قاهر، الأمر الذي يجعل القيام بعمل ما للخروج من حالة المعاناة صعباً"[١٥].

مما تقدم يمكن القول ، بأن خطاب الكراهية يؤسس لذاته عبر استثمار المواريث التاريخية والفقهية التي تثير الخلاف ، فضلا عن استثماره لحالة الانغلاق السياسي ، وانسداد افق العمل السياسي السلمي بالانتخابات والتداول السلمي للسلطة ، كما أن خطاب الكراهية يحاول ان يجد ارضا خصبة كلما انتهجت الاحزاب والقوى السياسية خطابا متشددا لوصف الخصم السياسي وضعف الحوار السياسي بين اطراف العمل السياسي . وتبعا لذلك فان عملية مواجهة خطاب الكراهية تكون بمضاد حيوي ونوعي عبر اشاعة الاعتدال في الخطاب السياسي بين الاطراف السياسية لا سيما في المجتمعات التي تتصف بالتنوع الاجتماعي الديني والمذهبي والاثني والطبقي . لان أي خطاب يكون عادة موجه للآخر ، والاخير يعني أما شريكا في الوطن أو التاريخ أو الدين ، أو اللغة أو المصالح المشتركة . وعندئذ يتوجب أن يكون الخطاب الموجه له خطابا يبحث عن مشتركات لا عن اخطاء ويضمر ضغائن .

المبحث الثاني

الاعتدال السياسي لمواجهة خطاب الكراهية في العراق .

يحتاج العراق بعد موجات العنف الطائفي والتهجير القسري والسبي والذي كان من افرازات تصاعد خطاب الكراهية في التعامل السياسي والمجتمعي العام وعبر وسائل الاعلام والمنابر الدينية والثقافية ، الى انتهاج طرائق لمواجهة هذه الحال ، واحدى هذه الطرائق تتمركز حول سيادة الاعتدال السياسي كخطاب وممارسة يومية للعمل السياسي ، لذا ومن اجل مناقشة هذا الموضوع بشكل أفضل قسم المبحث الى مطلبين : يتناول الاول ، أهمية

الاعتدال السياسي في العراق ، أما الثاني فيعرض أثر الاعتدال السياسي في مواجهة خطاب الكراهية في العراق .

المطلب الأول

أهمية الاعتدال السياسي في العراق .

تكمن أهمية الافكار السياسية في العمل على ايجاد بيئة مناسبة للاستقرار والازدهار والتنمية ، وأهمية الاعتدال السياسي تتمثل في أنه يعمل على ترسيخ الاستقرار السياسي ، علاوة على التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية .

أولا : الاعتدال السياسي والاستقرار السياسي في العراق .

يوصف العراق بانه من الدول التي لا تتمتع بالاستقرار السياسي ، ويعلل ذلك الى غياب الرؤية الواضحة في عملية بناء الاستقرار السياسي ، فالقوة ليست كافية لإنجاز الاستقرار السياسي ، لأن ثمة شروط مختلفة في كل التجارب السياسية لتحقيقه ، وهي شروط متعلقة بمستوى رضا الشعب عن سلطته السياسية ومدى قدرة السلطة على تلبية حاجات وتطلعات الشعب على المستويين السياسي والاقتصادي ، لذلك فإن الدول التي تعيش حياة سياسية فعالة ، وتشترك كل قوى المجتمع في الحقل العام السياسي ، وفق اسس ومبادئ واضحة عبر افساح المجال لكل الطاقات للمشاركة في الحياة العامة ، تعد أكثر استقراراً وازدهاراً على جميع المستويات[١٦] .

بالمقابل تتجه رؤى اخرى الى بيان ما للتنشئة السياسية والاجتماعية في عملية تهيئة بيئة الاستقرار السياسي ، اذ يتوجب على النظام السياسي بموجبها العمل على أن تكون ثقافته السياسية موجهة الى التنشئة الاجتماعية – السياسية بوصف الاخيرة تكون جزء من الاولى ، ومن ثم يعمل على اعادة رسم وتوجيه سياسات ومؤسسات التنشئة بما يخدم توحيد المجتمع العراقي واقامة السلم القيمي ، وصولا الى اقامة السلم المدني والدولة المدنية ، ولهذا فإن العمل الاساسي ينصب باتجاه توجيه المناهج الدراسية ووسائل الثقافة والاعلام والاتصال ومؤسسات المجتمع المدني بالشكل الذي يبعدها عن كل ما يحرض على العنف والكراهية ورفض الآخر وأن تدعو المناهج الدراسية وتعمل على تعزيز العيش المشترك وقبول الآخر المختلف والشراكة في الوطن والوطنية[١٧] .

لذلك فإن تعزيز الاعتدال في التوجهات العمل السياسي في العراق يسهم في ايجاد بيئة الاستقرار السياسي ، ويتطلب ذلك ايضا خطوات حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة السياسية والمجتمع وبمشاركة القوى المجتمعية التي تهتم بعملية بناء الاستقرار السياسي ، بما يخدم المصلحة العامة ، لذلك فان الرضا الشعبي ومستوى الثقة في الحياة السياسية وقدرة النظام السياسي والمجتمع على التعامل مع الازمات واستيعاب القوى الجديدة وقبول الآخر ، هي مرتكزات اساسية للاستقرار السياسي[١٨] .

لذلك من المؤكد فان غياب الاعتدال السياسي ، يؤدي الى ظهور التطرف والتعصب كمنهج للعمل السياسي المضاد ، والذي أسهم بشكل كبير الى ظهور العنف الاهلي في العراق ،

وادى الى فقدان العراق ليس للاستقرار السياسي فحسب وانما فقدان الموارد البشرية والمادية وهجرة الكفاءات وتهجير المواطنين من مناطق سكناهم ، واضحى العراق من البلدان التي تتذيل قوائم عدم الاستقرار وغياب سبل العيش ، وهو نتيجة لما سبق ذكره من غياب الاعتدال في منهجية العمل السياسي .

ثانيا : الاعتدال السياسي وترسيخ التعددية والتداول السلمي للسلطة.

تعمل التعددية السياسية والثقافية والدينية والقومية في بيئة عمل تحترم فيها اطراف التعدد والتنوع بعضها البعض ، والا تحولت الى مصدر من مصادر زعزعة الاستقرار السياسي والحرب الاهلية ، والتجارب شاهد على ذلك كما في ايرلندا الشمالية ويوغسلافيا السابقة ورواندا وجنوب افريقيا ، والعراق بعد ٢٠٠٣ بعد انفلات عقد الهوية الجامعة وانشطار المجتمع العراقي الى مكونات تحتمي بهوياتها الفرعية ، وتم تغذية ذلك بمزيد من الاقصاء السياسي وتصاعد خطاب التخوين بين اطراف العمل السياسي فيه ، بعد مدة من العمل السياسي الاحادي ابان العهد الجمهوري ، لذا تبدو اهمية الاعتدال السياسي في ترسيخ التعددية بما تشترطه من قبول الاطراف السياسية لبعضها البعض لأن التعددية السياسية أضحت مظهر من مظاهر الحداثة السياسية وفق وصف محمد عابد الجابري ، والمقصود بالحداثة السياسية أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه الحرب بواسطة السياسة ، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والاخذ والعطاء [١٩]. مما يسهم في اعادة توجيه الآراء السياسية بالاتجاه المنهج الذي يرسخ القبول بالاختلاف السياسي وعدم مصادرة الرآي السياسي .

إن ضعف الاعتدال وضموره أحيانا في الدولة والمجتمع والحركات الاجتماعية والسياسية يشكل أحد الأسباب الجوهرية القائمة وراء الراديكالية والتطرف والغلو وانتشار اللاعقلانية بمختلف أصنافها ودرجاتها. وهو السبب القائم وراء ضعف الدولة والمجتمع المدني وانعدام الديمقراطية وشرعية المؤسسات[٢٠].

ولا يمكن لأيٍّ انتقال وتداول سلمي للسلطة السياسية التي هي ابرز مؤشر للقبول باللعبة السياسية كفوز وخسارة من دون تعددية سياسية ، والتي تحتاج أيضاً التداول السلمي والقبول بالديمقراطية لتثبت اسسها على أساس إن من يحكم اليوم سيخسرُ غداً مما يتطلب تهيئة بديل سياسي عنه ، وهذا الامر هو الذي سارت بموجبه اعرق الديمقراطيات في بريطانيا وفرنسا وغيرها من البلدان المتقدمة . وتعمل التعددية والتداول السلمي للسلطة على ايجاد نوع الرقابة المتبادلة للأداء السياسي ، لذلك تنحسر فيه نسب الخطأ . لذا فانه عندما تتيح القوانين والانظمة حرية النشاط للأحزاب والتنظيمات السياسية ، فمن غير المفيد بل ومن غير الجائز أن يتحول التنافس بين هذه الاحزاب الى صراع حاد تستخدم فيه القوة والعنف ، بل عليها الالتزام بالمبدأ الديمقراطي والقبول بالتعددية الفكرية والسياسية[٢١].

بالمقابل فان دخول الاطراف السياسية بالآليات الديمقراطية ، ينبغي أن يكون بهدف تعزيز التداول السلمي وليس الانقلاب عليه ، اذ

ان بعض التيارات السياسية تحاول دخول المعترك السياسي بفكر انقلابي يجهض محاولات التحول الديمقراطي ، وينطوي هذا الفكر لبعض الاطراف السياسية على المشاركة في العملية الديمقراطية للوصول إلى السلطة ، ولكن بمجرد تسلمهم إياها يريدون هدم تجربة التداول السلمي الديمقراطي ليقيموا على أنقاضها نظاماً تسلطياً استبدادياً سواء عبر المطالبة بالعودة الى حكم الله ولكنها تعني ضمناً إلى اعتبار أنفسهم ظل الله على الأرض وأوصياء على المجتمع والمواطنين[٢٢].

مما سبق ، فإن ترسيخ التعددية والتداول السلمي للسلطة في العراق يتم اولا واخيرا عبر اشاعة الاعتدال السياسي كمنهجية عمل للتيارات السياسية العراقية ، وكخطاب متبادل فيما بينها تخفف بموجبه لغة الحدة والنفور والاقصاء الذي تمارسه ضد بعضها البعض ، وبما ينعكس ايجابا على اداءها السياسي الذي ينحو منحى لتقديم عوامل العيش المشترك وتحقيق متطلبات المجتمع بدل البحث في ثغرات التاريخ والفقه من أجل اثارتها كجزء من خطابها السياسي ، الذي يعمل على اشاعة التعصب والتطرف . هذا الامر يعمل على تهيئة بيئة الاستقرار السياسي في العراق أيضا وبما بجعل من العمل السياسي يعمل على تعزيز الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع ، وبالشكل الذي يرسخ الاستقرار على جميع المستويات ، ويتجاوز بموجبه العراق حدة الاستقطاب الطائفي والقومي ، وبما يعمل على تجنبه جرف العنف والحرب الاهلية .

المطلب الثاني

أثر الاعتدال السياسي في مواجهة خطاب الكراهية في العراق .

يواجه خطاب الكراهية عادة بخطاب مقابل يدحض اسانيده ويعمل على الحد من انتشاره ، سواء عبر القوانين أو اشاعة ثقافة التسامح أو عبر العمل السياسي السلمي الذي يحد منه بشكل كبير ، لان البوابة الرئيسة لخطاب الكراهية التي يتغلغل منها الى منظومة التفكير السياسي عبر استثمار أدوات العمل السياسي والسلطة السياسية من أجل اثارة مشاعر المواطنين ضد بعضهم البعض . لذلك لا بد من مناقشة هذا الموضوع بشكل اكثر تفصيلا عبر نقطتين : اولا : الاعتدال السياسي ومواجهة مصادر الكراهية في العراق ، ثانيا : الاعتدال السياسي والتأسيس لقبول الآخر في العراق .

أولا : الاعتدال السياسي ومواجهة مصادر الكراهية في العراق .

يستند خطاب الكراهية في العراق الى جملة مصادر ، منها الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية ، ويحاول أن يستثمر ذلك في زيادة حدة الانقسام والتقاطع بين أبناء المجتمع العراقي ، بالإشارة الى أن ثمة تمييزا يعتمد على اساس الطائفة والقومية واللغة والتفاوت الطبقي الاجتماعي ، مما قاد الى تشكل رؤى سياسية تحاول ممارسة العمل السياسي عبر ترويجها بانها تحتكر التمثيل السياسي والعقائدي لهذه الجماعة او تلك وتحاول الدفع بحججها ودوافها تجاه الخصم السياسي[٢٣].

لذا فإن تقوية وترسيخ الاعتدال السياسي سيسهم محاصرة مصادر الكراهية عبر اعادة تشكيل القيم السياسية وترتيب الولاءات سيما إذا كان المجتمع متعدداً كالعراق الذي يزخر بمنظومات قيمية متعددة ، مما يستدعي تقديم الولاء للوطن كحل سياسي وفكري لا يتصادم مع أي من المرجعيات الفكرية والعقائدية والسياسية للمجتمع ، ويقبل به المجتمع بشكل متساوي ، علاوة على الارتكاز على القيم الانسانية ، والتأكيد على دور الدين في البعد الانساني للعلاقات العامة داخل المجتمع المتعدد فالناس في نظر الاسلام إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق[٢٤]

كما ان الاعتدال السياسي يحاول مواجهة الكراهية بمصدرها السياسي ، وذلك عندما تحاول أن تروج أطراف العمل السياسي بأن اللعبة السياسية هي مغالبة ومجالدة وليس تفضيلات ناخب لبرنامج سياسي دون آخر، لأنه كما هو معلوم أن التطرف منظومة اجتماعية وتعليمية ومؤسسية تستمدّ مواردها وازدهارها من الكراهية الكاسحة، ولا يمكن تفكيك هذه الحالة إلا بمنظومة شاملة وبديلة من الإصلاح في البيئة المحيطة بالثقافة والتعليم وأسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي وتفعيل منظومة الاعتدال الفكري السياسي[٢٥].

لذلك فانه لمواجهة مصادر خطاب الكراهية ينبغي اتخاذ جملة من الاجراءات السياسية ، عبر بناء مؤسسات وهياكل الدولة التي تتسم بالشرعية وتحترم القانون الدولي لحقوق الانسان وسيادة القانون عموماً ، وتتمتع بالقدرة على التصدي لمصادر التوتر والتخفيف من حدتها ، وبناء مجتمعات تتقبل التنوع وتقدره وتتعايش داخله في كنف السلام جماعات مختلفة (وتتحمل الدول مسؤولية مواجهة خطاب الكراهية بتشجيع الرسائل الايجابية الداعية للإدماج . وينبغي أن تشجع الدول كذلك استخدام خطاب ايجابي وبديل كوسيلة لمنع ومواجهة التحريض الذي يمكن أن يؤدي الى ارتكاب جرائم فظيعة ، ويمكن أن يشمل هذا في جملة أمور ، الرفض العلني من القادة السياسيين والدينين وقادة المجتمعات المحلية لخطاب الكراهية وتوفير معلومات موضوعية ودقيقة عن الاحداث كعلاج مضاد للإشاعات)[٢٦].

ولأننا أمة لا تغادر تاريخها بسهولة على حد وصف رشيد الخيون ، فانه لا بد من الاستفادة من إرثٍ لا يخلو من فسحة ، ولطالما شحذت ممارسات ومقالات الاجيال السابقة ، واستعملت ضد الحاضر بقوة ، فليس من حيلة لدى الداعين الى الانفتاح والتسامح ، بمفهوم التساهل والتغاضي ، سوى استعمال السلاح نفسه ، والتذكير بمحاولات الأولين أيضاً للتعايش وما يكبح التكاره فيه . وليس بالضرورة أن ينتصر العنف والتشدد على صوت الحكمة بين العراقيين ، فالصورة رغم قتامتها أحياناً نتيجة دورات العنف المتكررة ، بيد ان هناك كوة تبعث بنور قادم ربما من الماضي ، إذا كنا لا نقوى على مغادرته ن تحاول حماية الدين من جبروت السياسة ولعبة السلطة ، والعودة الى قاعدة الشراكة في الارض ، وارض العراق تتسم باحتوائها على التعدد والتنوع منذ القدم ، وقابلة للتعايش المريح أمام دورات العنف وتكريس الكراهية[٢٧].

مما تقدم ، يمكن القول بأن اشاعة وترسيخ الاعتدال السياسي سيهم في معالجة خطاب الكراهية كمعالج نوعي له ، اذ انه يعمل بأدوات تعمل على حصر مصادر خطاب الكراهية وتفنيدها ، سواء أكانت مصادر دينية أم فقهية أم ثقافية أم سياسية ، لأن أبرز ما واجهه العراق في الفترة الماضية هو ذلك الخطاب الذي يحاول أن يستثمر موروث التاريخ والفقه الديني من أجل تصديره عبر رؤية سياسية تحاول التحريض ضد المنافس السياسي بالتذكير بقضايا التنافس التاريخي وما يستتبع ذلك من غياب برامج العمل السياسي الواقعي .

ثانياً : الاعتدال السياسي والتأسيس لقبول الآخر

. يوجه خطاب الكراهية عادةً أدواته ومواده التحريضية ضد الاخر سواء أكان منافس سياسي ، أو مختلف بالتكوين الاجتماعي الديني أو اللغوي أو المناطقي أو القومي ، لذا فان جل نتائج خطاب الكراهية تظهر ضد الآخر عبر التهجير أو القتل أو السبي أو المنع من ممارسة الشأن السياسي والثقافي والاقتصادي . ولأن خطاب الكراهية لا يأتي من فراغ وإنما ثمة جذور يستند اليها ، قد تكون دينية أو عقائدية يتم تبنيها تجاه الآخر لأسباب عديدة قد تكون دينية شكلاً ولكنها سياسية المضمون ، مما يؤدي الى زرع الخوف تجاه المتلقي والمستهدف من هذا الخطاب فيولد حالة من انعدام الثقة بمحيطه الاجتماعي والجغرافي والسياسي ، مما يضطره الى مغادرة منطقة وجوده وهو ما حدث في العراق[٢٨].

لذا فإن الخطوط الامامية الحقيقة للحرب ليست في المكان الذي يواجه الجنود بعضهم البعض ، ولكن في بذور الكراهية وفي التسلط وخلق صورة العدو التي تقبع في كل واحد منا ، لذلك فان احلال السلام وترسيخ الاعتدال يتم عن طريق تبني مباديء الاحترام والكرامة لجميع الناس بغض النظر عن العرق أو الديانة ، أي تأسيس حكم ومجتمع يحترم هويات واحتياجات كافة المواطنين[٢٩].

ومن المؤكد أن التاريخ الانساني مليء بمشهد الحروب والنزاعات ، والتي تتغذى من خلال ذهنية العدوان وثقافة الغاء الآخر ، عبر اشاعة أن السبيل الوحيد لضمان مصالح الذات والحفاظ على مكتسبات الأنا هو النبذ والاقصاء والإلغاء ، من جهة ثانية فان التاريخ الانساني يعلمنا أن الغاء الآخر ونبذه لا يحافظ على مصالح الذات ومكتسباتها ، وإنما يدخل الجميع في دورة متواصلة من العنف لا تنتهي أو تتوقف الا بتدمير الذات والآخر . لذا فإن الغاء الآخر لا يحافظ على مصالح الذات والبديل عن ذلك رؤية لا تكرر أخطاء التاريخ ، والاعتراف بالآخر عبر الاعتراف بوجوده وآرائه وافكاره[٣٠].

ويعمل الاعتدال السياسي كخطاب ومنهج للعمل السياسي على قبول الآخر بالتسامح والتفاهم والحوار معه. لهذا فإن قبول الآخر المختلف حاجة أساسية وملحة لاسيما في ظل الظروف التي مرت على العراق ، ويجب زرع هذه الثقافة في نفوس وعقول الجيل النشء، لأنها تساهم بشكل فعال في خلق جيل واع قادر على تحمل أعباء المسؤولية ، لذلك فإن قبول ثقافة الآخر المختلف لا يعني بالضرورة الاقتناع بها، إنما هو إقرار بوجود الاختلاف معها وبوجود هذه الثقافة وقبولها من قبل الآخر، شرط أن لا تكون

تلك الثقافة مبنية على حساب حقوق الآخر أو وجوده، كما ويجب النظر إلى الآخر المختلف من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو القومية أو الخلفية الاجتماعية أو الاتجاه السياسي أو أي سبب آخر، وطالما أن الاختلاف لا يكون على حساب وجوده وحياته، فالآخر ينبغي التعامل معه بوصفه فرد مواطن، له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، فيجب احترام هذا الاختلاف والعمل على تعزيز قبول ثقافة الآخر المختلف مهما بلغت درجة الاختلاف، وتفعيلها بشكل طبيعي بما تنسجم مع واقعنا ومتطلباته وبما يعزز من سبل الاستقرار في العراق[٣١].

واذ يعني الآخر كل من هو على تباين مع غيره عرقاً ، عقيدة ، جنساً ، على مستوى الوطن بحدوده الجغرافية ، مادام مؤمناً بعدم المساس بالأصول الاخلاقية والسياسية والدستورية المتعارف عليها بين الجماعة الوطنية الواحدة . ولأن مبدأ قبول الآخر كما ينظر هذا الآخر الى نفسه ، لا كما ينظر اليه المباين له ، ليس مجرد مثاقفة متداولة في حدود الألسن فحسب ، وانما هو عقد اجتماعي فعلي ، يكتبه المتباينون جميعهم معاً ، ولا يمليه طرف منهم على آخر ، لا بد أن يتجسد في نصوص دستورية واضحة تتأكد بها الحقوق والواجبات ، عمادها التراضي والانضباط بعهود المواطنة وعقودها[٣٢].

مما سبق ، يمكن القول بأن قبول الاخر عبر اشاعة وترسيخ الاعتدال السياسي ، يؤسس لمواجهة الكراهية التي تهدف بدرجة أساسية الى غلبة الأنا على الآخر عبر توظيف مقدرات التفسيرات المختلف عليها دينيا وسياسيا باتجاه تخريب العلاقة مع الآخر ، وهنا الآخر هو الشريك في الارض والوطن .

لذلك فان عملية تنظيم العلاقة بين مجموع المواطنين عبر اشاعة ما للآخر من اهمية مكمل للوجود السياسي والانساني ، وتنظيم هذه العلاقة على اساس مبدأ المواطنة بما ينتج عنه من حقوق وواجبات ، تعمل على ايجاد بيئة للاعتدال السياسي يحرم بموجبها دعاة الكراهية ومروجيها من أية فرصة للعمل لبث اشاعاتهم وسمومهم في عقول المواطنين العراقيين ، ويسهم في عملية الاستقرار السياسي في العراق ، علاوة على ايجاد منهجية جديدة لإدارة التنوع السياسي والاجتماعي عبر القبول بالتعددية لإدارة الاختلافات والتباينات ، ومن ثم يعمل على قبول التداول السلمي للسلطة ويسهم في تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين ، ويفعل بناء القدرات السياسية باتجاه العمل السياسي السلمي ويقبل بنتائجه وافرازاته .

الخاتمة

تشيع الكراهية كلما تقلص منسوب الثقة بين الاطراف السياسية في العراق أو ما يماثله من تجارب أخرى ، وهي اذ تنتج مزيد من العنف والتهجير والسبي ومصادرة الممتلكات ، ومن ثم تعمل على تدمير نسيج المجتمع العراقي الذي توالت عليه دوامات العنف الذي تمارسه الدولة أو الجماعات التي تعمل على ارجاعه الى عصور ما قبل الدولة ، فان الاستنتاج الاساسي ينبغي أن يكون بديل وهو تعمل عليه منهجية الاعتدال السياسي ، كسبيل لإنقاذ الوضع السياسي

العراق من التطرف والتعصب والاقصاء السياسي .

لذا فان الاعتدال السياسي يؤسس لعملية الاستقرار السياسي ويعمل على تجفيف مصادر خطاب الكراهية التي عملت على رفض الاخر عبر الانتقاص منه وتهجيره ومنعه من ممارسة أي نشاط سياسي ، وهي نتائج انعكست على تقويض فرص تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلد انهكته الحروب وضعفت ثقة المواطن العراقي بالقرارات السياسية التي تصدر عن تمثيل سياسي الغائب الاساسي فيه الوطن وطغيان ما دونه عليه .

وعليه ، فان عملية تبيئة وتجذير الاعتدال السياسي ستسهم في الحد من خطاب الكراهية المتصاعد في العراق نتيجة غياب العقل السياسي وطغيان العاطفة السياسية عليه . وذلك يتحقق عبر بيان ما للاعتدال من أهمية في الاستقرار السياسي والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة ، ومن اثره الايجابي في الحد من الكراهية وترسيخ ثقافة قبول الآخر ، مما يسهل عملية التنمية الاقتصادية والمجتمعية التي تعمل على انقاذ العراق من حالة الفقر وغياب الخطط الكفيلة بمعالجة الاوضاع المعيشية للمواطنين .

واستخلاصا لما سبق ومن محصلة اختبار فرضية البحث (ان تعزيز الاعتدال السياسي في العراق يساهم في مواجهة خطاب الكراهية الذي عمل على اثارة الفتنة الطائفية والقومية). فقد اثبتت صحة فرضية البحث وذلك يتضح من جملة النتائج التي توصل اليها البحث وهي :

١- ان الاعتدال السياسي يسهم في ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي ، الشرط الاساسي لأي عملية تنمية وتحديث للمجتمع العراقي .

٢- يعمل خطاب الكراهية بأدوات تشكل خطر على النسيج الاجتماعي بالعراق وتقوض منظومة العمل السياسي والفكري فيه ، وتشيع التطرف والتعصب والعنف .

٣- يعالج خطاب الكراهية عبر اشاعة التسامح وقبول الاخر ، ومن ثم انتهاج الاعتدال والحوار السياسي كوسيلة تقريب بين مختلف الفئات والاطراف السياسية العاملة في العراق .

٤- إن المنظومة الفكرية للاعتدال السياسي لها أهمية بما تعمله على ترسيخ التعددية السياسية والقبول بها ، ومن ثم القبول بالتداول السلمي للسلطة .

٥- اسهام الاعتدال السياسي على القضاء على مسببات العنف وهي الكراهية بما تعمله على التحريض ضد الآخر القومي ، المذهبي ، الديني ، الطبقي ، العشائري ، الثقافي .

إما ابرز توصيات البحث فتتمثل بما يأتي :

١- اقرار التعددية السياسية والحزبية عبر القوانين وما يتطلب ذلك من شفافية في مواردها المالية وعلاقاتها الخارجية .

٢- تجريم خطاب الكراهية الطائفي والعنصري ومحاسبة مروجيه اينما

وجدوا في الاعلام ، اروقة العمل السياسي ، المنابر الدينية ، وسائل التواصل الاجتماعي .

٣- توقيع ميثاق شرف بين أطراف العمل السياسي في العراق يتم بموجبه التزامها بانتهاج الحوار لتقريب وجهات النظر وتصفية الخلافات السياسية .

٤- تعديل المواد الدستورية مثار الخلاف حتى لا تبقى موضع استغلال وتوظيف من دعاة الكراهية.

المصادر :

١- القرآن الكريم .

٢- ابراهيم غرايبة ، التطرف الديني ليس سوى جزء يسير من حالة دينية وتاريخية راسخة وعميقة ، مقال منشور بتاريخ ٥-١-٢٠١٥ على موقع : http://www.abouna.org

٣- ابراهيم غرايبة ، تحديات بنيوية في منظومة الاعتدال ومواجهة الكراهية ، مقال منشور على موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، ٤-١٢-٢٠١٧ على الرابط : http://www.mominoun.com/

٤- ايلاف راجح هادي ، حسين أحمد دخيل ، الاعتدال والعقلانية في فكر جون رولز : في اشارة للحالة العراقية بعد ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المجلد ١ ، العدد ٤ ، ايلول ، ٢٠١٧ .

٥- ايليا حريق ، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠١ .

٦- جلال الدين محمد صالح ، مرجعيات قبول الآخر : قراءة في وثيقة المدينة ، مجلة دفاف ، دار الوراق ، مسقط ، العدد ٧ ، نوفمبر ، ٢٠١٧.

٧- جهاد حسين ، من الكراهية الى الحب : ثلاث حكايات ، مقال منشور على موقع حفريات بتاريخ ٢٦-٣-٢٠١٨ ، على الرابط : https://www.hafryat.com/ar/blog

٨- خطابات الكراهية وقود الغضب نظرة على مفاهيم أساسية في الاطار الدولي ، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة ، ٢٠١٦ .

٩- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ،. منشور على الرابط : www.almaanycom.

١٠- رشيد الخيون ، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكاره ، معهد الدراسات الاستراتيجية العراقية ، بيروت –بغداد ، ٢٠٠٨.

١١-سلمان بارودو ، ثقافة التسامح وقبول الأخر المختلف ، مقال منشور على موقع

الحوار المتمدن ، بتاريخ ٤-٥-٢٠٠٨ ،على الرابط :

http://www.m.ahewar.org

١٢-صائب خدر ، خريطة طريق لمواجهة الكراهية في تجربة العراق واقليم كردستان ، مجلة دفاف ، دار الوراق ، مسقط ، العدد ٦ ، اغسطس ، ٢٠١٧.

١٣-ضرار بني ياسين ، المتخيل والتسامح : جدل الآنا والآخر ، مقال منشور على موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود بتاريخ : ٤-٣-٢٠١٦ . على الرابط

www.mominoun.com

١٤-عبد النور بن عنتر ، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي ، كتاب الديمقراطية والتنمية والديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٣٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .

١٥- فالح عبد الجبار ، المشكلة الطائفية في الوطن العربي ، كتاب الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٦٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣ .

١٦-كاي براند جكوبسون ، الوساطة والحوار والمصالحة المجتمعية في نينوى ، ترجمة سامان سليم ، البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، دهوك ، ٢٠١٦.

١٧- ماجد الغرباوي ، التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الاديان والثقافات ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

١٨-محمد سبيلا ، عوائق التفاهم بين الثقافات ، في كتاب التسامح ليس منة أو هبة ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، دار الهادي ، بيروت ، ٢٠٠٦.

١٩-محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية واصولها وافاق مستقبلها (حالة المغرب) ، كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (ندوة) ،تحرير وتقديم سعد الدين ابراهيم ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ١٩٨٩.

٢٠-محمد محفوظ ، الحرية والاصلاح في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥.

٢١-محمد محفوظ ، على ضوء تحولات الربيع العربي كيف يبنى الاستقرار السياسي في الدول العربية ، مجلة الكلمة ، منتدى الكلمة للدراسات والابحاث ، بيروت ، العدد ٩٢ ، صيف ، ٢٠١٦.

٢٢-محمد محمود ربيع ، اسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، مطابع دار الوطن ، الكويت ، ١٩٩٤

٢٣- منظمة الامم المتحدة ، منع التحريض : الخيارات المتاحة في مجال السياسات العامة ، الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة

العالمية الفقرتان ١٣٨-١٣٩ ، قرار الجمعية العامة ١/٦٠ . منشور على موقع:

www.un.org/ar/preventgenocide/adviser

٢٤-ميثم الجنابي ، فلسفة الاعتدال االسياسي الامثل في العراق المعاصر ، الحوار المتمدن ، العدد ١٢٤٤ ، ٣٠-٦-٢٠٠٥.

٢٥-وسام حسين علي العيثاوي ، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٨.

٢٦-وليد خالد أحمد حسن ، الحوار الوطني الديمقراطي منطق تفاعل الآراء وتجاوز التعصب الفئوي العقائدي ، مجلة الاسلام والديمقراطية ، منظمة الاسلام والديمقراطية ، بغداد ، العدد ٧ ، تشرين الاول ، ٢٠٠٥.

٢٧-وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والآليات ، المجلة العربية للعلوم السياسية (الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت)، عدد مزدوج ٤١-٤٢ ، شتاء – ربيع ، ٢٠١٤.

الهوامش:

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، ص٣١٧ . منشور على الرابط : www.almaanycom.

(٢) محمد محمود ربيع ، اسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، مطابع دار الوطن ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص٢٦٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٦٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٢٦٤ .

(٥) القرآن الكريم ، سورة البقرة الاية (١٤٣)

(٦) القرآن الكريم ، سورة البقرة الاية (٢٥٦)

(٧) ايليا حريق ، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب ، دار الساقي ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص٤٠٢ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ص٤٠٣-٤٠٤ .

(٩) ايلاف راجح هادي ، حسين أحمد دخيل ، الاعتدال والعقلانية في فكر جون رولز : في اشارة للحالة العراقية بعد ٢٠٠٣ ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، المجلد ١ ، العدد ٤ ، ايلول ، ٢٠١٧ ، ص ص١٠٢-١٠٣ .

(١٠) ابراهيم غرايبة ، تحديات بنيوية في منظومة الاعتدال ومواجهة الكراهية ، مقال منشور على موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، ٤-١٢-٢٠١٧ على الرابط :

http://www.mominoun.com/

(١١) ايليا حريق ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١١ .

(١٢) خطابات الكراهية وقود الغضب نظرة على مفاهيم أساسية في الاطار الدولي ، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص٦ .

(١٣) محمد سبيلا ، عوائق التفاهم بين الثقافات ، في كتاب التسامح ليس منة أو هبة ، مركز

دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، دار الهادي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٨٥ .

(١٤) ضرار بني ياسين ، المتخيل والتسامح : جدل الآنا والآخر ، مقال منشور على موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود بتاريخ : ٤-٣-٢٠١٦ . على الرابط www.mominoun.com

(١٥) جهاد حسين ، من الكراهية الى الحب : ثلاث حكايات ، مقال منشور على موقع حفريات بتاريخ ٢٦-٣-٢٠١٨ ، على الرابط : https://www.hafryat.com/ar/blog

(١٦) محمد محفوظ ، على ضوء تحولات الربيع العربي كيف يبنى الاستقرار السياسي في الدول العربية ، مجلة الكلمة ، منتدى الكلمة للدراسات والابحاث ، بيروت ، العدد ٩٢ ، صيف ، ٢٠١٦ ، ص ص٢٠-٢٢ .

(١٧) وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والآليات ، المجلة العربية للعلوم السياسية (الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت)، عدد مزدوج ٤١-٤٢ ، شتاء – ربيع ، ٢٠١٤ ، ص١٣١.

(١٨) وسام حسين علي العيثاوي ، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣ ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ٢٠١٨ ، ص ص٢٧-٢٨ .

(١٩) محمد عابد الجابري ، التعددية السياسية واصولها وافاق مستقبلها (حالة المغرب) ، كتاب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (ندوة) ،تحرير وتقديم سعد الدين ابراهيم ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ١٩٨٩ ، ص١٠٧ .

(٢٠) ميثم الجنابي ، فلسفة الاعتدال االسياسي الامثل في العراق المعاصر ، الحوار المتمدن ، العدد ١٢٤٤ ، ٣٠-٦-٢٠٠٥ ، ص١ .

(٢١) وليد خالد أحمد حسن ، الحوار الوطني الديمقراطي منطق تفاعل الآراء وتجاوز التعصب الفئوي العقائدي ، مجلة الاسلام والديمقراطية ، منظمة الاسلام والديمقراطية ، بغداد ، العدد ٧ ، تشرين الاول ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٤ .

(٢٢) عبد النور بن عنتر ، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي ، كتاب الديمقراطية والتنمية والديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٣٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٦٧ .

(٢٣) للمزيد ينظر: فالح عبد الجبار ، المشكلة الطائفية في الوطن العربي ، كتاب الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية من الفتنة الى دولة القانون ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٦٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ص٣٩-٤٢ .

(٢٤) ماجد الغرباوي ، التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الاديان والثقافات ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٢٦ .

(٢٥) ابراهيم غرايبة ، التطرف الديني ليس سوى جزء يسير من حالة دينية وتاريخية راسخة وعميقة ، مقال منشور بتاريخ ٥-١-٢٠١٥ على موقع: http://www.abouna.org

(٢٦) منظمة الامم المتحدة ، منع التحريض : الخيارات المتاحة في مجال السياسات العامة ، الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية الفقرتان ١٣٨-١٣٩ ، قرار الجمعية العامة ٦٠/١ . ص ص١-٢منشور على موقع: www.un.org/ar/preventgenocide/adviser

(٢٧) رشيد الخيون ، المجتمع العراقي تراث التسامح والتكاره ، معهد الدراسات الاستراتيجية

العراقية ، بيروت –بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ص١٥٩-١٦٠ .

(٢٨) صائب خدر ، خريطة طريق لمواجهة الكراهية في تجربة العراق واقليم كردستان ، مجلة دفاف ، دار الوراق ، مسقط ، العدد ٦ ، اغسطس ، ٢٠١٧ ، ص ص٤٢-٤٣ .

(٢٩) كاي براند جكوبسون ، الوساطة والحوار والمصالحة المجتمعية في نينوى ، ترجمة سامان سليم ، البرنامج الانمائي للامم المتحدة ، دهوك ، ٢٠١٦ ، ص٥ .

(٣٠) محمد محفوظ ، الحرية والاصلاح في العالم العربي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ص٦٥-٦٦ .

(٣١) سلمان بارودو ، ثقافة التسامح وقبول الأخر المختلف ، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن ، بتاريخ ٤-٥-٢٠٠٨ ،على الرابط :

http://www.m.ahewar.org

(٣٢)جلال الدين محمد صالح ، مرجعيات قبول الآخر : قراءة في وثيقة المدينة ، مجلة دفاف ، دار الوراق ، مسقط ، العدد ٧ ، نوفمبر ، ٢٠١٧ ، ص ص٢٤-٢٥.